مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية: دراسة حالة انتخابات عام (2018 و 2021)
اسم الكاتب: م.م. سمية دهام كاظم، م.م. علي سعدي عبد الزهرة جبير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7798
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i27.175

TJFPS
ISSUE 27

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية : دراسة حالة انتخابات عام (2018 و2021)

"Abstaining from the Iraqi Parliamentary Elections: A Case Study of 2018 and 2021 Elections "

Assist. Lecture. Sumaya Daham Kadhim [a]
University of Tikrit/ College of Political Science [a]
Assist. Lecture. Ali Saadi Abdel-Zahra Jubeir [b]
University of Al-Nahrain/ College of Political Science [b]

م.م. سمية دهام كاظم [a] *
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية [a]
م.م. علي سعدي عبد الزهرة جبير [b]
كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين [b]

Article info.

Article history:
- Received 19 January. 2022
- Accepted 15 February. 2022
- Available online 31 March. 2022

Keywords:
- Abstaining from the elections
- Parliament elections
- Iraqi
- General elections (2018 and 2021)

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The reluctance to attend the parliamentary elections in Iraq is one of the most important issues facing the democratic system since the change of the political system in Iraq in 2003. Electoral benefits، including the parliamentary elections 2018 and the 2021 parliamentary elections، and in order to enhance political participation and try to avoid the crisis and study the reasons for reluctance (political، economic، and social)، there must be a set of means that help activate political participation as a necessity to ensure the provision of the basic requirements and needs of citizens and enable them to contribute to the election and deepen the practice Democracy by respecting the opinion of the citizen، raising the level of political awareness، and enhancing the citizen's confidence in the importance of his participation، which allows the individual a degree of readiness to participate in public life.

*Corresponding Author: Sumaya Daham Kadhim ,E-Mail: sumaya.dham1990@tu.edu.iq
Tel:xxx , Affiliation: University of Tikrit / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ كانون الثاني /2022
- القبول : 15/ شباط /2022
- النشر المباشر: 31/ اذار /2022

الكلمات المفتاحية :
- العزوف عن الانتخابات
- الانتخابات البرلمانية
- العراقية
- انتخابات عام (2018 و2021)

الخلاصة : يُعد العزوف عن الانتخابات البرلمانية في العراق من أهم القضايا التي واجهت النظام الديمقراطي منذ تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 ، وبدأت تستفحل مع مرور الزمن وحظيت بأهمية كبيرة لدى صانعي السياسات العامة نظراً لانعكاساتها المختلفة والكبيرة على النظام السياسي وعلى مصداقيته وقد تجسدت هذه الأزمة عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية ومن بينها الانتخابات البرلمانية 2018 والانتخابات البرلمانية2021 ، ولتعزيز المشاركة السياسية ومحاولة تلافي الأزمة ودراسة أسباب العزوف (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية) لا بد توافر مجموعة من الوسائل تساعد على تفعيل المشاركة السياسية كضرورة لضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للمواطنين وتمكينهم للمساهمة في الانتخاب وتعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطن ورفع مستوى الوعي السياسي وتعزيز الثقة لدى المواطن بأهمية مشاركته مما يتيح للفرد قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة.

المقدمة

جرت الانتخابات التشريعية في العراق في موعدها المقرر يوم 2021/10/10، وهي خامس انتخابات تشريعية بعد عام 2005، وأول انتخابات تشريعية برلمانية مبكرة، نتيجة الحراك الشعبي الذي حدث في أواخر عام 2019 بسبب الفساد المستشري في جميع دوائر الدولة وتردي الخدمات فضلاً عن ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وعرفت الانتخابات البرلمانية لعام (2018 و2021) إدخال تكنولوجيا متطورة في العملية الانتخابية وفي كافة مراحلها، وأهم ما يميز انتخابات 2021 هو تغيير القانون الذي يعتمد على الدوائر المتوسطة، أي تكون المحافظة عبارة عن دائرتين فصاعداً، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة وهكذا، حسب المقاعد المحددة في كل دائرة انتخابية، واعتمد القانون على الترشح الفردي ضمن الدائرة الانتخابية، كما قسم القانون العراق إلى(83) دائرة انتخابية على عدد مقاعد الكوتا النساء، على عكس من قانون انتخابات عام2018 الذي اعتمد على التمثيل النسبي للقوائم الحزبية، وذلك باستخدام المحافظات كدوائر انتخابية، واستخدم نظام طريقة "سانت ليغو" بالطريقة العراقية الذي يضمن لمرشحي القوائم الكبيرة الفوز في الانتخابات، ويعد العزوف الصفة المشتركة التي جمعت ما بين الانتخابات العراقية منذ عام 2005، إذ بلغت الاخيرة في انتخابات عام 2018 (55.48%)، بينما بلغت في انتخابات 2021 بلغت(59%)، ويرجع ذلك إلى شعور اغلب المواطنين بالاغتراب لا سيما الشباب منهم، والقناعة بعدم المقدرة على احداث تغيير او انهم غير مؤثرين على القرارات

الحكومية، وانعدام الخدمات واستشراء الفساد السياسي وحالات الفقر وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن المحاصصة الحزبية التي جعلت الانتخابات بلا قيمة، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى أربع مباحث، تناول المبحث الأول ما هية العزوف الانتخابي، اما المبحث الثاني تناول طبيعة الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018، في حين تناول المبحث الثالث طبيعة الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021، اما المبحث الرابع استعرض أسباب العزوف الانتخابي في العراق.

اشكالية البحث: وتكمن إشكالية البحث أن العزوف الانتخابي في العراق أصبحت ظاهرة تنتقل من دورة انتخابية إلى أخرى، وكان آخرها انتخابات عام 2021 الذي لم يصوت أكثر من نصف الناخبين في تلك الانتخابات، ويرجع ذلك بسبب عدم قناعة الشعب العراقي بالنخبة السياسية الحاكمة، والتوافقات السياسية في ما بينهم، واستشراء الفساد في جميع مفاصل الدولة، وغياب الخدمات الأساسية، لذلك فكانت الاجابة هي المعاقبة عبر العزوف الانتخابي.

فرضية البحث: وتنطلق فرضية البحث من أن أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم، انعكست على طبيعة الانتخابات، فكان العزوف هو سيد الموقف في الانتخابات البرلمانية لعام(2018 و2021)، لا سيما بعد ظاهرة الفساد التي عمت مفاصل الدولة العراقية.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق وما هي اسباب العزوف، كما اعتمدنا على منهج الاتصال باعتبار أن هذا المنهج هو عبارة عن عملية تفاعلية بين المرشح والناخب ويكون الوسيط في ذلك الانتخابات.

هيكلية البحث: لتحقيق الفرضية التي يقوم عليها البحث فقد تم تقسيمه على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وبالشكل الآتي :

كان المبحث الاول بعنوان ماهية العزوف الانتخابي وتضمن ثلاث مطالب اما المبحث الثاني فتناول طبيعية العملية الانتخابية البرلمانية لعامي (2018–2021) وتضمن مطلبين، اما المبحث الثالث فتناول أسباب العزوف الانتخابي في العراق وتضمن ثلاث مطالب.

المبحث الأول: ماهية العزوف الانتخابي

ان ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الآونة الاخيرة نالت اهمية بالغة، الامر الذي جعلها تستحوذ على اهتمام الباحثين في مختلف لاختصاصات الإنسانية نتيجة لخطورتها على مختلف الصعد ولا سيما على الصعيد السياسي والاجتماعي،

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول مفهوم العزوف الانتخابي، في حين تناول المطلب الثاني: أنواع العزوف الانتخابي، أما المطلب الثالث تناول أسباب العزوف الانتخابي.

المطلب الأول: مفهوم العزوف الانتخابي

العزوف من ناحية اللغة تعني الامتناع عن القيام بشيء، يبقى بعيدا، أي الامتناع عن التصويت، أي أن تبقى لا تتصرف، ، وفي اللغة الفرنسية تعني الامتناع عن التصويت أثناء إجراء الانتخابات أو الاستفتاء، يتمثل في الأشخاص الذين يمتنعون عن الإدلاء بأصواتهم والتي تكون بسب دوافع متعددة ومتنوعة، ولذلك لا ينبغي أن يعتبر الأفراد العازفون أو الممتنعون الذين يصوتون بالأبيض غير منتخبون، ولا يجب أن يحتسبوا من أرقام قياس الامتناع عن التصويت، وفي الاصطلاح يعني العزوف الامتناع عن المشاركة في المداولات أو التصويت في الانتخاب أو الاستفتاء، والامتناع هو موقف أولئك الذين يمتنعون عن التصويت بطريقة تطوعية أو لا، وهي الظواهر التي تقود الناس أو الأفراد لكي لا يصوتوا[1].

ويعرف العزوف الانتخابي على أنه ظاهرة ذات أهمية بالغة لأنه يعتبر بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية عن نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، أما الذين يعتمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آراءهم الخاصة[2]، وكذلك يبدأ العزوف الانتخابي انطلاقا من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، كأولى الأشكال التي يظهر فيها، كما او عن

---

[1] عبدون ديهية وهندل صونية، الاغتراب السياسي دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2018، ص38.

[2] المصدر نفسه، ص39.

مقاطعة الانتخابات، وفي مستوى ثالث يظهر في إفساد ورقة التصويت أو ترك الظرف فارغ، وكل هذه المظاهر تعد شكلا للامتناع عن التصويت[1].

فالعزوف عن الانتخاب هو موقف سلبي يتخذه في هذا السياق الناخب، بغرض الاحتجاج على المشاركة في التصويت، ففي الانتخابات والاستفتاءات اتخذ بعض الناخبين هذا الموقف كتعبير عن السلبية أو العزوف أو رفض المشاركة بسبب قناعة الأحزاب، أو الجماعات التي ينتمون إليها بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات بدعوى تزييفها أو رفض نظامها وآلياتها أو شروطها المجحفة بحقهم، وقد يحدث الرفض لأسباب متعلقة بالناخب وبرفضه للمشاركة السياسية بسبب ظروف اجتماعية مثلاً[2].

المطلب الثاني: أنواع العزوف الانتخابي

هناك نوعين من الممتنعين عن التصويت في الانتخابات وهما[3]:

1. العازفون غير الملتزمين: يمثلون الأغلبية وتتضمن هذه المجموعة العاطلين عن العمل والعمال والتجار الصغار والنساء العاملات في الصناعة التقليدية، اما مستواهم التعليمي فهو ضعيف أو منعدم ويوجد لديهم شعور فقدان الثقة في النخبة الحاكمة وفي المؤسسات السياسية المنبثقة عن التجارب الانتخابية السابقة التي أحدثت واقعاً سلبياً على سلوك هذه الفئة من الناخبين التي كانت ردت فعلها تجاه العملية الانتخابية هو اللامبالاة وتوخي الحذر إذا الخطابات بما فيها تلك التي تدين سلوك الدولة ورجال السياسة.
2. العازفون الملتزمون: وأغلبهم ذكور من الشباب أو في متوسط العمر، وهم على عكس المجموعة السابقة يهتمون بالسياسة بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة، إلا أنهم يعتبرون ما يسمى بـ المسلسل الديمقراطي نوع من الخداع، كما يحتقرون المؤسسات السياسية الحالية لأنها في رأيهم لا تمثل ارادة الشعب لا سيما مع الأحزاب السياسية الإصلاحية، كما أن اغلب هؤلاء ليس لهم انتماء سياسي الا أنهم

---

[1] فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص339.

[2] عبدون ديهية وهندل صونية، مصدر سبق ذكره، ص40.

[3] فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص18-19.

يتعاطون مع أفكار ومبادئ بعض الأحزاب بما فيها تلك المحظورة دون الانتماء إليها، ويلاحظ أنه سلوكهم السلبي هذا ليس انفعالا ولكنه نابعا من وعي سياسي، إذ يمكن لهذه المجموعة أن تشارك في الاختراع في حالة حدوث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية، والعزوف بهذا المعنى يعني مقاطعة السياسيين لا مقاطعة السياسة، ومقاطعة الشروط الانتخابية لا مقاطعة مبدأ الانتخابات، ورفض ممارسة الأحزاب لا مبدأ الحزب.

المطلب الثالث: أسباب العزوف الانتخابي

أولاً: الاسباب السياسية

وتتمثل الأسباب السياسية المؤدية للامتناع في عدم كفاءة المرشحين، وفساد السياسيين والمصالح الخاصة التي تسعى إليها الأحزاب، وعدم تمثيل مصالح المواطنين ومتطلباتهم، وكذلك عزوف المواطنين عن الأحزاب السياسية الذي هو ناجم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة، فمن جهة تشهد الأحزاب الحاكمة تصدع كبير تتجلى داخل العمل الحكومي وفي البرلمان وخارجه، ومن جهة أخرى لا توفر أحزاب المعارضة بديلاً يحظى بجاذبية، بالإضافة إلى الضعف الكبير على مستوى البرامج وعدم تلاؤمها مع متطلبات المواطنين، ويقتصر دور الأحزاب السياسية بين كل موعد انتخابي وآخر على شحذ ماكينات الدعاية الحزبية لتعبئة القاعدة الانتخابية والتعامل مع المواطنين كخزين أصوات واداء دورهم بانتماء الاقتراع العام، بذلك فقد فشلت النخبة السياسية في توفير الحافز الضروري لإشراك الأشخاص في الانتخابات وزيادة ميلهم للتصويت، وكما يرى المواطنون أن هنالك قنوات قليلة مفتوحة لهم للمشاركة مع السياسيين وهذا ما يولد لديهم شعور أنهم أهملوا وهمشوا من قبل السياسيين الحاكمة[1].

وأن مواقف الأحزاب وبرامجها وخطاباتها في كثير من الأحيان متشابهة، إضافة إلى عدم وضع برنامج مجتمعي شامل وحديث يلمس مكامن الخلل والحلول الناجعة والواقعية لهذا الخلل، علاوة على افتقاد جل الأحزاب إلى عنصر الديمقراطية الداخلية في هياكلها وعدم تشبيثها مما يكرس الزعامات والكاريزما السياسية، وكذلك التهافت المرضي على الكراسي والمناصب والتلاسن بين الفاعلين السياسيين على مرأى

[1] عبدون ديهية وهندل صونية، مصدر سبق ذكره، ص47-48.

ومسمع في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية عند قرب كل محطة انتخابية، مما يزيد من تعميق الفجوة بين المواطن والعمل السياسي، اذ أصبحت جرما في ثقافة وتربية المواطن داخل أسرته ومحيطه وأقربائه وأصدقائه نظرا للترسبات التي خلفها هذا البعد على سلوكه ونفسيته أزاء المشهد السياسي والفاعل السياسي، بالإضافة إلى تعثر تجربة التناول السلمي على السلطة، وفشل التأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي لا سيما في مجال الإصلاح السياسي، مما خلف تناقضاً بين الخطاب المعلن والفعل الممارس، وبين المنتظر والمعمول على أرضع الواقع[1].

ثانياً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

وتتمثل الأسباب الاجتماعية للامتناع عن التصويت في وجود خلل في الاندماج الاجتماعي للفرد داخل المجتمع الكلي، بحيث يتأثر بحجم ومدى التصويت أو الامتناع عن التصويت في الانتخابات بالمتغيرات المختلفة، كالتعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، إذ يرتبط الدخل إيجابياً مع المشاركة، فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط، وكذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم حيث تعتبر الأمية أحد معوقات التي تحول دون مشاركة الفرد في الانتخابات خاصة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعيا ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا السياسية، كما يميل الأشخاص ذوي المركز المهني المرتفع إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة[2].

ويتأثر حجم ومدى المشاركة حسب نوع الانتخابات، إذ يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة عن الرجل غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يعمل باستمرار على تضييق هذه الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، كما تتأثر المشاركة بعامل السن، فإنه يزداد مستوى المشاركة مع تقدم العمر، وهذه العوامل لا تشكل قاعدة مطلقة فهي تتغير بتغير المتغيرات الاجتماعية لكل فرد ومجتمع، وان الفقر والبطالة يؤديان دوراً هاماً للزيادة في نسب الامتناع بسبب نقص الإمكانات الاقتصادية التي تجعله

---

[1] فتحي زيغمي، مصدر سبق ذكره، ص21.

[2] هجولي خديجة وآخرون، ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الانتخابات شباب مدينة المسيلة نموذجا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020، ص28.

لا يميل إلى الاهتمام بالسياسة، كما أن البطالة تعبر عن فشل النظام السياسي وهو بدوره يؤدي إلى عدم ثقة هؤلاء بالقادة، والامتناع عن التصويت هي وسيلتهم لإيصال مطالبهم، وان ارتفاع هذه الظاهرة التي تمس فئة كبيرة من الشباب، لا سيما الكفاءات وخريجي الجامعات والتي تؤدي إلى ازدياد تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية[1].

ثالثاً: أسباب غير ارادية وزمنية.

تتمثل الأسباب غير ارادية بعدم قدرة الفرد مثل حالة الشيخوخة والمرض، أو البعد عن مكاتب التصويت، وان الأسباب الزمنية تتمثل في زمن الذي أقيمت فيه الانتخابات ونوعها ومدى أهميتها، وأيضا تأثير الظروف التي تجري فيها الانتخابات، بالإضافة إلى تعقد نمط الاقتراع إذ أن اغلب الناخبين يتعذر عليهم فهم هذا النمط، وكذلك التقطيع الانتخابي المتحكم فيه أحيانا وهندسته وفق المصالح والأهداف المرجوة للقائمين على ادار عملية التصويت، وأيضا ظاهرة التحول السياسي والإخلال به الثقافة المجتمعية، إذ أن المواطن صوت للمرشح على أساس انتماء سياسي معين فإذا به يرتحل إلى انتماء سياسي آخر متجاهلاً المبدأ التعاقدي بينه وبين المرشح، وكذلك غياب عنصر الثقة لدى المواطن الذي تراكم نتيجة الوعود الذي كانا يتلقاها من المرشح دون أن يلمسها على أرض الواقع[2].

المبحث الثاني: طبيعة الانتخابات البرلمانية العراقية لعامي (2018-2021)

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول طبيعة الانتخابات البرلمانية لعام 2018 في العراق، في حين تناول المطلب الثاني: طبيعة الانتخابات البرلمانية عام 2021 في العراق.

المطلب الاول: الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018

اجريت الانتخابات البرلمانية في دورتها الرابعة في العراق في 12 أيار لعام 2018، وخاض افراد المجتمع العراقي هذه الانتخابات وسط أجواء وظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة تماما عن الدورات السابقة، وأهم هذه الظروف هو تحرير الأراضي العراقية بالكامل من عصابات داعش الارهابية التي كانت تحتل بما يقارب ثلث مساحة العراق منذ عام 2014، ومن ثم إحراز النصر على تلك العصابات في

---

[1] عبدون ديهية وهندل صونية، مصدر سبق ذكره، ص47.

[2] ينظر: هجولي خديجة وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص28-29، وكذلك فتحي زيغمي، مصدر سبق ذكره، ص22.

عام 2017 على يد القوات العراقية التي شمل الجيش والشرطة وقوات الحشد الشعبي والعشائر والبيشمركة بالتعاون مع التحالف الدولي[1]، ولحدوثها بعد فترة وجيزة من استفتاء إقليم كردستان العراق، فضلاً عن دعوات مطالبة بالإصلاح السياسي من مختلف الجهات سواء داخل الأوساط الشعبية أي مختلف الشرائح الاجتماعية العراقية، والأوساط السياسية أي الأحزاب والكتل والحركات السياسية، انطلاقاً من أن العملية الديمقراطية والانتخابية الصحيحة هي من تقود إلى الإصلاح بكافة أشكاله[2].

ودأبت الأحزاب والتيارات والكتل السياسية على استغلال المدة قبل الانتخابات البرلمانية للترويج العالمي لتسويق نفسها لجمهور الناخبين إلا أن ما ميز تلك الانتخابات هو تبني القوى السياسية جميعهاً خطاباً وطنياً ينبذ الطائفية، فضلاً عن تبني مشاريع اصلاحية ومحاربة الفساد ونبذ المحاصصة، وكانت تلك الانتخابات من أهم العمليات الانتخابية التي جرت كونها تزامنت مع صعود موجة الاحتجاجات والتظاهرات في العام 2015، واستمرت ضد الحكومة العراقية المتهمة بالفساد والتقصير في واجباتها تجاه المواطنين، وفقدان الثقة بالطبقة السياسية الحاكمة، لذا عملت الأحزاب السياسية عبر ممثليهم في مجلس النواب على سن قانون للانتخابات يضمن بقائهم في السلطة، لا سيما بعد فشل الحكومة في تلبية مطالب المتظاهرين التي تعلقت اكثرها بالخدمات بمختلف أبعادها، لذلك كان التنافس بين الأحزاب السياسية يصل إلى مرحلة الصراع عبر استخدام التسقيط الاعلامي ؟ والتشهير والحرب الكلامية باستخدام مختلف وسائل الاعلام لشخصيات سياسية حزبية[3].

وشهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2018 إدخال تكنولوجيا متطورة في العملية الانتخابية وفي كافة مراحلها، وأن من أهم الأسباب التي دعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى إدخال تكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية هو تأخير إعلان النتائج في جميع العمليات الانتخابية السابقة قبل عام 2018، ومما يثير

---

[1] ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد132، 2020، ص345.

[2] زهراء فاهم حسن الجعيفري، إشكاليات طريقة سانت لاغو الانتخابية: دراسة في الحالة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، 2019، ص150-151.

[3] ايمن احمد محمد الشمري، ملامح التغيير في البنية السياسية العراقية بعد الانتخابات البرلمانية 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد22، 2020، ص154-155.

الشيك والريبة في نتائج الانتخابات من قبل جمهور الناخبين والاحزاب السياسية لا سيما الأحزاب التي تخسر في الانتخابات وكذلك منظمات المراقبة الدولية والإقليمية والوطنية، وتم الاعتماد على التصويت الإلكتروني المختلط أي التصويت الذي يتم باستخدام التكنولوجيا المتطورة والتقليدية في آن واحد، بمعنى البقاء على استخدام ورقة الاقتراع والعد والفرز القديم اليدوي بجوار استخدام أجهزة التصويت الإلكتروني المتطورة، وذلك في حالة الطعن في نتائج الانتخابات يمكن الرجوع لها اوراق الاقتراع وإجراءات العد والفرز اليدوي لمطابقة النتائج، وكشفت التكنولوجيا عن قدرة الناخب العراقي على التغيير عبر عدم تجديد الثقة بنسبة (73%) من البرلمانيين السابقين، وهذا مؤشر جيد للحد من عمليات التزوير والتلاعب بإرادة الناخبين الأمر الذي اسهم في تعزيز ثقة الآخرين باستخدام الأجهزة الإلكترونية[1].

ويتم انتخاب اعضاء مجلس النواب العراقي من خلال شكل القائمة المفتوحة للتمثيل النسبي للقوائم الحزبية، وذلك باستخدام المحافظات كدوائر انتخابية[2]، ويستخدم نظام طريقة سانت ليغو، كما تم تعديل قانون الانتخاب مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 قبل يوم الانتخاب لمرتين، التعديل الأول صدر في يوم 22 كانون الثاني 2018، وجاء فيه بقسمة الاصوات الصحيحة على ناتج(7.1) بدلاً من (6.1) الذي يضمن لمرشحي القوائم الكبير الفوز في الانتخابات، وكذلك للأخذ بجهاز تسريع النتائج الإلكتروني في عملية عد وفرز الاصوات، وزيادة مستوى التحصيل العلمي للمرشح للشهادة البكالوريوس او ما يقابلها، وبعد أقل من شهر واحد تم تعديل القانون للمرة الثانية، وجاء فيه إلغاء البند الخاص في التصويت الإلكتروني واستبداله بنص أن المفوضية تتخذ الإجراءات اللازمة لتسيير العملية الانتخابية، وسمح للقوائم الانتخابية بتخصيص نسبة لا تزيد عن (20%) من عدد المرشحين لشرائح المجتمع ممن يحمل الشهادة الإعدادية أو ما يعادل

---

[1] ايمن احمد محمد، مسارات التحالفات والأهمية الجيو سياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018 وأثرها في تشكيل الحكومة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد16، العدد65، 2019، ص151-153.

[2] عامر بني عامر وآخرون، التقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية 2018 انتخابات الخارج-الأردن، مركز الحياة- راصد وفريدريش، الأردن، 2018، ص13.

للترشيح بعد أن كان ممنوعاً في التعديل الأول، كما زاد والتعديل عدد مقاعد البرلمان بإضافة مقعد واحد لمقاعد كوتا المكونات ليصبح عدد مقاعد المجلس(329) مقعداً[1].

وتم استخدام طريقة سانت لاغو المعدلة حسب الطريقة العراقية في انتخابات عام 2018، أي تقسيم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة في الانتخابات على الأعداد المتسلسلة الفردية وبحسب عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وكذلك مراعاة كوتا النساء التي يجب أن لا تقل عن(25%) من عدد الإجمالي لأعضاء المجلس حسب ما هو منصوص في الدستور، وفي حال التساوي الأصوات لمرشحين اثنين من القائمة نفسها وكان ترتيبهم الأخير ضمن الدائرة الانتخابية يعتمد على تسلسل المرشحين في الحزب أو التنظيم السياسي في القائمة الانتخابية لتحديد من يحصل على المقعد النيابي، والمقاعد توزيع داخل القائمة الانتخابية وذلك بإعادة ترتيب التسلسلي المرشحين استنادا لعدد الاصوات التي حصل عليها كل منهم والفائز من يحصل على أعلى الأصوات، وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين حين تمتلئ المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية[2].

وشارك في الانتخابات البرلمانية (87) حزباً و(23) ائتلافاً و(19) قائمة فردية، وتنافس فيها(6990) مرشحاً من بينهم(2001) من النساء، وبلغ عدد مراكز الاقتراع (8959) ضمت (55232) محطة اقتراع، بينما شارك(133415) مراقباً محلياً فضلاً عن (963) مراقباً دولياً، وتميزت هذه الانتخابات بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصائيات الرسمية (44.52%)، وأسفرت نتائج الانتخابات كما أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن فوز ائتلاف سائرون بالمركز الأول وبواقع (54) مقعداً ينظر جدول رقم(1)[3].

جدول رقم(1) نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2018

أسم القائمة	التركيبة	عدد المقاعد
سائرون	التيار الصدري+ اليساريون	54

[1] زهراء فاهم حسن الجعيفري، مصدر سبق ذكره، ص151-152.

[2] المصدر نفسه، ص159-160.

[3] باسم حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير، 28حزيران 2018، ص2.

ائتلاف الفتح	هيئة الحشد الشعبي	47
ائتلاف النصر	رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي	42
ائتلاف دولة القانون	رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي	26
الحزب الديمقراطي الكردستاني	رئيس اقليم كردستان السابق مسعود البرزاني	25
ائتلاف الوطنية	رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي	21
ائتلاف الحكمة	السيد عمار الحكيم	19
الاتحاد الوطني الكردستاني	رئيس الجمهورية الأسبق الراحل مام جلال الطالباني	18
ائتلاف القرار العراقي	رئيس مجلس النواب الأسبق أسامة النجيفي	16
كتلة الحل	جمال الكربولي	14
حركة التغيير الكردية	السياسي الكردي الراحل نوشيروان مصطفى	5
احزاب صغيرة	–	42

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الأتية:

1. همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد16، 2019، ص56.
2. باسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص3.

نستنتج أن تلك الانتخابات بالرغم ما اتسمت به من تغيير اغلبية اعضاء مجلس النواب الموجودين في الدورات السابقة، وغياب الائتلافات الكبيرة، وتغير من المعادلة السياسية بخروج حزب الدعوة الإسلامية من سدة قيادة مجلس الوزراء، إلا أن نسبة المشاركة السياسية من قبل الشعب في تلك الانتخابات لم تكن بالمستوى المطلوب.

وأهم ما اتسمت به انتخابات مجلس النواب العراقي لعام2018م هو غياب الائتلافات الكبيرة التي تأسست عادة على أساس الهويات المكوناتية العرقية أو الدينية، إذ لم يعد بالإمكان الحديث عن كتلة شيعية

صلدة أو ائتلاف انتخابي سني، أو كيان كردي واسع ، فالقوى الشيعية انقسمت إلى خمس (سائرون وائتلاف دولة القانون والنصر والفتح والحكمة)، والقوى السنية إلى (القرار العراقي والوطنية أغلبية سنية، وكتلة الحل) والكرد إلى (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة وحركة التغيير وحركة الجيل الجديد والاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة) ، ومن التحولات الأخرى في هذه الانتخابات هو اختراقاً للقوائم في محافظات لم يكن لها الحصول على أي مقعد في الدورات السابقة، وأيضاً هنالك سابقة حدثت لأول مرة تتمثل بفوز شخصيتين كرديتين على قوائم عربية في بغداد، وفي المقابل فاز مرشحان عربيان عن قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في نينوى، يضاف إلى ذلك فوز مرشحين من المكون معين في قوائم من مكون آخر، وهذه أحد مبادئ الوحدة الوطنية[1].

الطلب الثاني: الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021

نتيجة للحراك الشعبي الذي حدث في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 والمطالبات الشعبية الواسعة بتغيير المنظومة القانونية للعملية الانتخابية، ابتداء من قانون مفوضية الانتخابات مروراً بقانون الأحزاب وانتهاء بقانون الانتخابات والنظام الانتخابي المعتمد، جاء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020، وكان من المفترض انتهاء الدورة البرلمانية الحالية في عام 2022، إلا أن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة، بعدما أطاحت احتجاجات شعبية واسعة بالحكومة السابقة برئاسة (عادل عبد المهدي) في أواخر عام 2019، لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة (مصطفى الكاظمي) ويعتمد قانون الانتخابات البرلمانية على الدوائر المتوسطة، أي تكون المحافظة من دائرتين فصاعدا، مع حصة كوتا النساء لكل محافظة[2].

والقانون الجديد يميل إلى مصلحة المرشح الفردي، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة وهكذا، بغض النظر عن القائمة أو التكتل السياسي، وغادر قانون الانتخابات الجديد نظام التمثيل النسبي إلى نظام الصوت الواحد والذي يؤثّر مباشرة

[1] باسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص2-4.

[2] عبدالجبار السعيدي، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، ص1.

في حجم الدوائر الانتخابية وعلاقة الناخب بالمرشح، عكس نظام التمثيل النسبي يتميز بكثرة المرشحين والأحزاب[1].

والأحكام المستحدثة في قانون الانتخابات رقم(9) 2020، هو الصوت الواحد غير المتحول والذي يعني أن الاصوات تعود إلى المرشح الذي صوت له الناخب، ولا تذهب إلى قائمته ولو رشح ضمن قائمة، ولا يوزع الفائض منها على مرشحين آخرين في حزب أو قائمة المرشح الذي حصل على أصوات أكثر، كما كان معمول به في ظل القوانين الانتخابية السابقة الذي يجيز للناخب التصويت للقائمة أو للقائمة وأحد المرشحين فيها، ويقلل القانون الجديد من تأثير الزعمات السياسية التي سيطرت على صنع القرار السياسي في العراق، لأنها لن تتمكن من إيصال عدد من النواب بأصواتها الفائضة إلى قبة البرلمان، وهو ما يصلح لإبعاد تلك الزعمات من الترشح في الانتخابات، واعتمد القانون الجديد الترشح الفردي ضمن الدائرة الانتخابية، ويكون أما بقائمة مفتوحة أو بقائمة منفردة، وتم احتساب آلية الأصوات بنظام انتخابي بسيط، إذ يحدد الفائز فيه بأعلى الأصوات، ويعد فائزاً من حصل على أعلى الأصوات، وفي حال تساوي أصوات المرشحين يتم اللجوء إلى القرعة[2].

وتبنى القانون تقسيماً مغايراً للدوائر الانتخابية لما تبناه الدورات الانتخابية الأربعة السابقة، فبدلاً من اعتماد الدائرة الانتخابية الواحد الذي استندت إليه انتخابات عام 2005، أو اعتماد كل محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة بوصفها الدائرة الانتخابية كما حصل في الدورات السابقة بعد عام 2005، فأن القانون الجديد يقسم العراق إلى(83) دائرة انتخابية ينظر الجدول رقم(2) على عدد مقاعد الكوتا النساء الذي يلزم الدستور بحصولهن على(25%) من المقاعد النيابية البالغة عددهم (329) مقعداً، كما أن القانون الجديد منح حق الترشح لحملة شهادات الإعدادية أو ما يعادلها، بعدما كان القانون السابق ينص على تخصيص نسبة لا تزيد على (20%) من عدد المرشحين لشرائح المجتمع من حملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها، وقد خفض القانون الحد الأدنى لسن المرشح إلى (28) عاماً كاملاً بدلاً من (30) عاماً كاملاً في القانون السابق، ومنع القانون أول مرة التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز إلا بعد تشكيل الحكومة، وذلك

---

[1] عبدالجبار السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص1.

[2] رحيم حسن العكيلي، الأطر القانونية لانتخابات العراق المبكرة في عام 2021 والتحديات التي تواجهها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، ص1-2.

بسبب ما كان يمارس في الدورات البرلمانية السابقة من شراء المواقف السياسية للنواب الفائزين بالمال أو المناصب[1].

جدول رقم(2) يوضح عدد الدوائر في المحافظات ومقاعدها

المحافظة	الدوائر	عدد المقاعد	المحافظة	الدوائر	عدد المقاعد
بغداد	17	69	ميسان	3	10
الأنبار	4	15	بابل	4	17
كركوك	3	12	المثنى	2	7
نينوى	8	31	واسط	3	11
السليمانية	5	18	القادسية	3	11
البصرة	6	25	كربلاء	3	11
ذي قار	5	19	النجف	3	12
ديالى	4	14	صلاح الدين	3	12
دهوك	3	11	اربيل	4	15

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات – شعبة الإجراءات والتدريب.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة الانتخابات في 1 أيار 2021 عن انتهاء فترة تسجيل التحالفات وتقديم أسماء المرشحين، ليستقر التنافس الانتخابي على (21) تحالفاً سياسياً تضم بمجموعها (58) حزباً ينظر الجدول رقم(3)، فيما بلغ المجموع الكلي للأحزاب المشاركة (167) حزباً، وبلغ عدد المرشحين (3249) مرشحاً منهم (959) مرشحاً قدمتهم التحالفات، فيما قدمت الأحزاب التي دخلت منفردة (1501) مرشح، في حين يبلغ عدد المرشحين المستقلين (789)، وأخذت القوائم الحزبية بعين الاعتبار الكوتا النسائية بواقع (25%) من مجموع المرشحين كحد أدنى مع ملاحظة أن الترشيح الفردي المستقل لم يخضع لهذه القاعدة[2].

---

[1] رحيم حسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص2–3.

[2] باسل حسين، الانتخابات العراقية العامة: تنافس محتدم في سياق جديد، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقة تحليلية، 30سبتمبر/ أيلول2021، ص1–2.

جدول رقم(3) يوضح الخارطة الانتخابية التشريعية في العراق لعام2021

التحالفات	الأحزاب	المرشحين	مرشحي التحالفات	مرشحي الأحزاب	المستقلون	المرشحين الذكور	المرشحين الإناث
21	167	3249	959	1501	789	2298	951

المصدر: باسل حسين، مصدر سبق ذكره، ص2.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظكثرة الأحزاب في الخارطة الانتخابية العراقية والتي لم تختلف عن الانتخابات السابقة في عددها، لكن ما يميز تلك الخارطة هو وجود المستقلين غير منضمين تحت أي راية من رايات الأحزاب الايديولوجية، ويرجع ذلك إلى قانون الانتخابات التي تم توضيحه في المبحث الأول، وفيما يلي نبين خارطة التحالفات الانتخابية التشريعية لعام 2021.

جرت الانتخابات في وقتها المحدد يوم 2021/10/8 بالنسبة (الاقتراع الخاص) (*)، ويوم 2021/10/10 بالنسبة للاقتراع العام، وكانت نسبة المشاركة هي الأقل في تاريخ الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام 2005، إذ بلغت (41%) ينظر الجدول رقم(4) مقارنة بالانتخابات عام 2018 التي كانت نسبة المشاركة(44.52%)، وقد فرضت تلك الانتخابات خارطة سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، لاسيما في هبوط مقاعد الأحزاب التقليدية بشقيها (الشيعية والسنية)، بالمقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقيلين والتشرينيين، فضلاً عن صعود قوى شبابية لم تبلغ من العمر (30) عاماً وهذا ما كان غير مسموح بها في الانتخابات السابقة، وكذلك بحصول المرأة على (97) مقعداً وهو رقم تجاوز العدد المخصص للنساء وفق الدستور العراقي[1].

جدول رقم(4) يوضح نسبة المشاركة الانتخابية التشريعية في المحافظات العراقية

المحافظة	المشاركة	المحافظ	المشاركة
بغداد	%32	النجف	%41

(*) التصويت الخاص يشمل مختلف أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية والنازحين والسجناء، وبلغت نسبة المشاركة في التصويت الخاص(69%)، إذ صوت(821,800) ناخب من أصل (1,196,524) ناخب.

[1] علي سعدي عبدالزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام2021: دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، ص12.

دهوك	%54	القادسية	%42
نينوى	%42	المثنى	%44
كركوك	%44	البصرة	%40
صلاح الدين	%48	ذي قار	%42
الانبار	%43	ميسان	%43
كربلاء	%44	واسط	%44
بابل	%46	ديالى	%46
السليمانية	%37	اربيل	%46

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021، دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات.

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة في عموم العراق، إذ بلغت أقل مشاركة في بغداد بنسبة(32%) بينما كانت أعلى مشاركة في محافظة دهوك بنسبة(54%)، وهذا يعني أن عدد الناخبين الذين صوتوا (9.629.601) مليون من مجموع (22.116.368) مليون ناخب وفق عدد المسجلين في سجل الناخبين.

ووفق ما أعلنت المفوضية العليا للانتخابات فقد حصل التيار الصدري بزعامة السيد (مقتدى الصدر) على الصدارة المطلقة متقدما بنحو الضعف على أقرب منافسيه، إذ بلغ عدد مقاعد التيار (73) مقعداً ينظر الجدول رقم(5) وهو ما يمثل أكثر من (40%) من عدد المقاعد التي حصل عليها كل المرشحين الشيعة أحزابًا ومستقلين والبالغة نحو (176) مقعداً، لكن هذا الفوز المؤثر للصدريين المدعومين بشارع واسع شديد الولاء وقوة مسلحة كبيرة، وزعامة مطلقة ذات هيمنة دينية وسياسية، كل ذلك يجعل من تأثير الفوز القوي والصريح لهم عنواناً واسعاً للنفوذ السياسي سواء في البرلمان أو الحكومة أو في الشارع، وتجد في التيار الصدري خصماً لدوداً ونقيضاً نوعياً مهدداً بقوة لمشروعها في العراق، وهو ما يترتب عليه من فوضى ونزاع مسلح، أو من تسويات سياسية قد تخلق واقعاً سياسياً متوتراً وغير فاعل للسنوات القادم، هذه القوى متجسدة على الخصوص بكل من تحالف الفتح بزعامة (هادي العامري) وما يضمه من كيانات سياسية تمثل القوى المسلحة القريبة من إيران ودولة القانون بزعامة (نوري المالكي)، إذ سارعت فورا لرفض النتائج والطعن في

مصداقيتها، ولوّحت بشكل مباشر باللجوء إلى السلاح في مواجهة واقع سياسي جديد اعتبرته مهدداً مباشراً لمصالحها بل ولوجودها بكامله[1].

جدول رقم(5) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021

الحزب أو التحالف	المقاعد	الحزب أو التحالف	المقاعد
الكتلة الصدرية	73	حراك الجيل الجديد	9
تقدم	37	اشراقة كانون	6
ائتلاف دولة القانون	33	تصميم	5
الديمقراطي الكردستاني	31	العقد الوطني	4
تحالف الفتح	17	حركة بابليون	4
تحالف كردستان	17	قوى الدولة	4
عزم	14	احزاب صغيرة	23
امتداد	9	مستقلون	43

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي2021–النتائج النهائية.

نلاحظ من الجدول اعلاه حصول الكتلة الصدرية بأعلى المقاعد، وتراجع تحالف الفتح في حصوله على عدد المقاعد مقارنة في انتخابات عام 2018، وتراجع كتلة السيد (حيدر العبادي) والسيد (عمار الحكيم) والمتمثل بقوى الدولة، وصعود قوى تشرين التي كانت سبب في تقريب الانتخابات بشكل مبكر، وعلى صعيد المكون السني تمثلت بحصول تحالف تقدم بقيادة(محمد الحلبوسي) بأغلبية المقاعد، وعلى صعيد الكرد تمثلت بهيمنة حزب الديمقراطي الكردستاني على أغلبية المقاعد، وشهدت تلك الانتخابات بحصول المستقلين على(43) مقعد ويرجع ذلك إلى تغيير النظام الانتخابي الذي جعل الترشيح الفردي والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات.

وبرزت في هذه الانتخابات قوى الاحتجاجات التي تكرست في بغداد والمحافظات الجنوبية، وقد حظيت هذه القوى من خلال حركتين سياسيتين جديدتين هما: (امتداد) و(إشراقة كانون)، مجتمعة بأكثر من 20 مقعداً تشكل ثقلاً مهماً في البرلمان الجديد لاسيما إن تحالفت مع التيار الصدري أو مع قوى معارضة

[1] لقاء مكي، الانتخابات العراقية: واقع سياسي جديد متغير ومتوتر، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/article/5159 2021/10/14.

خارج الأطر السياسية التقليدية، وهؤلاء الفائزون الجدد وجلهم من الشباب الناشطين يعبرون عن تطور مهم في الوعي الشعبي في مدن الجنوب العراقي الذي ظل محكوماً منذ عام 2003 بقوى الإسلام الشيعي، إذ كانت احتجاجات تشرين الأول 2019 علامة فارقة في الوعي السياسي الشيعي الشعبي العراقي، وقد زادت حدة خصومتها بل وعدائها مع الأحزاب التقليدية والقوى المسلحة التابعة لها أو القريبة منها بعد مقتل المئات من الناشطين وجرح آلاف آخرين[1].

أما الانهيار الكبير كان من حصة تحالف قوى الدولة الوطنية بزعامة السيد (عمار الحكيم) و(حيدر العبادي)، فقد كان هذا التحالف يملك في قائمتين منفصلتين ما مجموعه (60) نائباً في الدورة البرلمانية السابقة، ما الآن فقد حصل على خمس مقاعد فقط في جميع المحطات الانتخابية، وعلى الصعيد الأحزاب السنية هيمن تحالف (تقدم) الذي يتزعمه رئيس البرلمان السابق (محمد الحلبوسي) على أكثر من نصف المقاعد التي حصل عليها السنة مجتمعين، سواء كانوا أحزاباً أو مستقلين، ولم تحصل في الوسط السياسي السني ردود فعل عنيفة من قبل الخاسرين كما حصل مع القوى الشيعية، فقد اكتفى بعضهم ببيانات تطعن في نزاهة الانتخابات، كما فعل الحزب الإسلامي الذي لم يفز لأول مرة بأي مقعد، وكذلك شخصيات سياسية سنية تقليدية فشلت بالفوز مثل رئيسي البرلمان الأسبقين (أسامة النجيفي وسليم الجبوري)، ولن يحصل تحالف عزم الذي يقوده (خميس الخنجر) على (14) مقعداً فقط في جميع المحطات الانتخابية[2].

وحقق الكرد أيضاً مفاجآت فالحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود البرزاني) نال (31) مقعداً وهو ما يمثل نحو ثلثي عدد المقاعد التي حصل عليها الكرد مجتمعين والبالغة (54) مقعداً، فيما فقد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مقعدين من رصيده في البرلمان السابق ليفوز هذه المرة بـ(17) مقعداً، بينما فشلت حركة التغيير في الحصول على أي مقعد، وحصلت حركة جديدة معارضة هي (الجيل الجديد) على (9) مقاعد، وهو ما اعتبر مفاجأة في اختراق الوسط السياسي الكردي المحكوم بدوره بالقوى السياسية التقليدية، يمكن معرفة النتائج الكردية بالوضع الذي يعيشه الاتحاد الوطني الكردستاني وانقساماته الداخلية،

---

[1] لقاء مكي، مصدر سبق ذكره.

[2] للمزيد ينظر إلى مسلم عباس، مدرسة الانتخابات المبكرة، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/28783، 14/10/ 2021، وكذلك لقاء مكي، مصدر سبق ذكره.

وكذلك عدم قدرة حليفته حركة التغيير على إيجاد بديل كاريزمي لمؤسسها وزعيمها الراحل (شيروان مصطفى) الذي توفي في العام 2017، وهو ما وفر للديمقراطي الكردستاني فرصة تحقيق الفوز حتى في السليمانية حيث معقل كل من (الاتحاد) و(التغيير)، كما منح هذا الوضع (الجيل الجديد) فرصة الاستئثار بأصوات الرافضين للأحزاب التقليدية[1].

المبحث الثالث: أسباب العزوف الانتخابي في العراق

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول الأسباب السياسية، في حين تناول المطلب الثاني المطلب الثاني الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الأسباب السياسية

تمثلت الأسباب السياسية نحو عزوف المواطن العراقي في الانتخابات البرلمانية هو النظام الانتخابي والشعور بالاغتراب السياسي والمحاصصة السياسية والنخبة السياسية والفساد السياسي.

اولاً: النظام الانتخابي: النظام الانتخابي المتبع في العراق لغاية (انتخابات عام 2018) القائمة على أساس التمثيل النسبي، وما يؤخذ على هذا النظام تتمثل في كونه نظاماً معقداً وغامضاً يخضع لقواعد الحسابية يصعب على عامة الناس فهمها، وكذلك تمثيل أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية أدت إلى صعوبة قيام اغلبية قوية وثابتة، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي عبر تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي بالإضافة إلى حدوث أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية، الأمر الذي أدى إلى عزف الكثير عن المشاركة في الانتخابات النيابية ، وهناك مشكلة تكرر المرشحين في جميع الدورات الانتخابية وهي كفيلة بأبعاد الناخب عن المشاركة، فالبرلمان العراقي تتكرر الوجوه نفسها منذ أول انتخابات برلمانية عام 2005 ولم يتغير الا القليل، وكذلك الحال بالنسبة إلى المؤسسة التنفيذية، فلم يجد الناخب حلا آخر إلا لعدم المشاركة والعزوف حتى لا يعطي صوته إلى مرشح سبق وأن انتخبه مرات عديدة، والمشاركة السياسية تتطلب توافر عوامل تزيد

[1] لقاء مكي، مصدر سبق ذكره.

من فاعليتها وتضمن بقائها واستمرارها وتساعد على تحقيق الشرعية للسلطة السياسية ومن هذه العوامل هي الاصلاحات القانونية عن طريق تنظيم النظام الانتخابي[1].

وأن النظام الانتخابي المعمول فيه أدى إلى شعور المواطن بغياب دوره في تقرير إرادته نتيجة لصياغة الكتل السياسية لقانون انتخابي وفق مقياسا الخاص، وبالتالي مصادرة إرادة الناخب وفي الوقت ذاته قطع الطريق على الوجوه الجديدة أو الأحزاب الكتل السياسية الناشئة باعتباره القانون يخدم مصالح الكتل الكبيرة، وبالتالي أضحت الانتخابات منذ عام 2005 هي مجرد عملية روتينية تقوم بها المفوضية العليا للانتخابات لا جدوى منها[2].

ثانياً: الاغتراب السياسي: شهدت الانتخابات العراقية لعام 2021 أقل نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات العراقية بعد عام 2005، إذ بلغت نسبة المشاركة(41%)، أي بنسبة عزوف (59%) ينظر الجدول رقم (6) مقارنة في الانتخابات السابقة، وترجع أسباب العزوف إلى الاغتراب السياسي، إذ يتوالد شعور لدى اغلب المواطنين لا سيما الشباب منهم بعدم المقدرة على احداث تغيير او انهم غير مؤثرين على القرارات الحكومية التي يصدرها صانع القرار، وبالتالي تحولهم الى متلقين يزيد من فرصة اعتزالهم عن الفعاليات الاجتماعية والتطورات السياسية، وفي ظل مجريات الاحداث في العراق ظهرت نخبة حاكمة واغلبية محكومة هذه النخبة تعيد نفسها بمسميات جديدة وهو احتكار للوجوه ذاتها مما يبعث برسائل سلبية نحو فقدان الامل بتحقيق الطموح السياسي، ففي كل دورة انتخابية نرى ضعف الاقبال على صناديق الاقتراع بينما كان يفترض اتساع المشاركة لإحداث التغيير المنشود، وأن ضعف المشاركة هي اعلى درجات الاغتراب السياسي نتيجة شعور

---

[1] فلاح مصطفى صديق وكاروان اورحمان اسماعيل، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدا شرعية السلطة السياسية(العراق نموذجا)(دراسة تحليلية-مقارنة)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد1، العدد4، 2017، ص120-121.

[2] محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق أنموذجا)، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، نينوى، المجلد14، العدد45، 2020، ص138.

الفرد بأن الموضوع لا يعنيه، كما أن الاحباطنتيجة انعدام الخدمات واستشراء الفساد السياسي وحالات الفقر وارتفاع معدلات البطالة جميعها اسباب تؤدي الى ابتعاد الفرد عن البيئة[1].

جدول رقم(6) يوضح نسبة المشاركة والعزوف في الانتخابات البرلمانية العراقية

السنة	المشاركة	العزوف
2005	%76.36	%23.64
2010	%62.4	%37.6
2014	%60	%40
2018	%44.52	%55.48
2021	%41	%59

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

1. عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، النظم الانتخابية والتجربة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص92.
2. سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات ،البرلمانية في العراق لعام (2010)، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، جامعة كركوك، كركوك، المجلد8، العدد1، 2013، ص29.
3. ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد132، 2020، ص339، ص347.
1. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي2021–النتائج الاولية– اصوات المرشحين حسب الدوائر الانتخابية، مصدر سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن في كل دورة انتخابية تقل نسبة المشاركة في الانتخابات، ويرجع ذلك إلى عدم ثقة الشعب بالنظام السياسي بشكل عام، وبالنخبة الحاكمة بصورة خاصة، والشعور بعدم أهميته في التغيير وهذا يستلزم مراجعة النظام السياسي بتعديله وفق تطلعات الشعب، واعادة بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم على أساس احترام الدستور. بالإضافة إلى ذلك شعور الفرد بانتمائه لجماعة تفرض عليه الروابط

[1] علي مراد العبادي، ابعاد ومخاطر الاغتراب السياسي في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712، 2019/6/25.

الوشائجية والقيام بدوره الحامي للجماعة عبر السياسيين الذين يعلنون عن برامج تحافظ على كينونتهم الجمعية.

ثالثاً: المحاصصة السياسية: بعد انتهاء العملية الانتخابية في العراق تبدأ مرحلة المفاوضات والتوافقات بين الفائزين، فالكتل جميعها تطمح بأن تستلم حقائب وزارية وفق ما حققته في نتائج الانتخابات، فتنتج حكومة المحاصصة القائمة على الطائفية، فلكل حزب وزارات معينة يستثمرها لصالحه من دون الالتفات إلى ما يحتاجه الشعب من خدمات هذه الوزارات ومن دون رقابة حقيقية، إلى جانب ذلك أن عملية التوافق تكاد تجعل السلطة الرقابية خالية من المعارضة فمجلس النواب خلال معظم دوراته لا يمتلك جهة معارضة حقيقية تتابع الحكومة وتتقصى أخطاءها وتحاسبها، لذلك تزداد عملية تردي الخدمات وسوء المعيشة واحباط المواطن من حكومة لا تقدم له سوء أزمات، وهذه الأسباب يعتبرها الناخب جزءاً من نتائج الانتخابات كان مشاركاً فيها، وأن مشاركته لن تجدي نفعاً، لأنه شارك ولم يتغير شيء لا على مستوى الفائزين ولا على مستوى الخدمات[1].

وأن من نتائج المحاصصة، هو اتباع اسلوب التوافقات بين الكتل والاحزاب السياسية القابضة على السلطة، وخلق البيئة المواتية لظهور الاقطاع السياسي حيث تتحكم طائفة او قومية او حزب او عائلة وحتى فرد بمفصل من مفاصل الدولة بوصفه الحصة المقرة بموجب التوافق السياسي فغابت الصفة المؤسساتية عن الدولة، ووضع الدستور جانباً، وتحولت الدولة الى مجرد غطاء للفئوية، وترتب على ذلك توزيع وتقاسم السلطة والثروة على وفق قاعدتي المكون الاجتماعي والتوافقات السياسية، وأن كل القوى السياسية تعلن رفضها للطائفية والعرقية رغم تمسكها بها وتحويلها الى طابع مميز للنظام السياسي، واتضح ذلك من خلال الدورات الانتخابية، والدولة على هذه الصورة تعبر عن كيان يضم مجموعة من المكونات العرقية، والدينية الطائفية والاثنية، فهي ليست دولة معاصرة لمواطنين يتمتعون بالحرية والمساواة في الحقوق والواجبات على اساس مبدأ المواطنة، لأن المحاصصة والتوافقات السياسية ترتكزان على رؤية قوامها تشارك المكونات الاجتماعية وليس على مشاركة المواطنين فتسود هويات المكونات الفرعية ومصالحها الفئوية على حساب

[1] شيماء الكيالي، معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص8.

الهوية الوطنية ودولة المواطنة وتخضع الدولة وبنى مؤسساتها وهياكلها الى توازن المكونات الذي يعني توزيع السلطة والثروة على اساس التوافقات والتشارك في اقتسام الغنائموليس على اساس المشاركة السياسية[1].

رابعاً: النخبة السياسية: أن ظاهرة التصويت لقادة الكتل والكيانات السياسية (الزعامات) بسبب ثقلهم السياسي في مناطق محددة بعينها، جعل الانتخابات تفقد اهميتها، وتسبب بعزوف ولا سيما من قبل الطبقة المثقفة، إذ لا يزال تأثير المنصب الحكومي أو النيابي وزعامة الكتلة على الناخبين العراقيين الذي يجعلهم يدلون بأصواتهم لقادة الكتل أكثر من بقية المرشحين في القائمة بنفسها[2]، الأمر الذي جعل النخبة السياسية(الزعماء) تتزايد طموحاتهم الشخصية بشكل اكبر، وبالتالي زاد من تعقيد عملية تشكيل الحكومة في كل دورة انتخابية، وإن طموحات بعض هذه الزعامات كانت العقبة الأساسية إمام تشكيل حكومة تعكس رغبات وطموحات الناخبين مما جعل الأجواء السائدة غير مشجعة في الوصول إلى توافق سياسي يخرج البلاد من أزمتها، لا سيما أن مختلف القوائم والائتلافات تؤكد على الزعيم الأوحد والقائد الأوحد وعدم تقديم أي تنازلات من القائمة والتي يمكن تعد مكسبا لقائمة أخرى، وهو تصرف مازال مرفوضا في ثقافة الأحزاب والكيانات السياسية العراقي[3].

خامساً: الفساد السياسي: أن الفساد السياسي هو أخطر أنواع الفساد فهو مشرعن ومقنن بقوانين وقرارات حكوميةعليا، أي ان القوانين والقرارات تصمم لتلبية رغبات الاستئثار بالسلطة وما يتصل بها من نفوذ وثروة، فهو وليد المحاصصة السياسية وهو الحاضنة لكافة انواع الفساد المالي والسياسي فيوفر الحماية القانونية للفاسدين ويبعدهم عن القضاء، كذلك يبعد عنهم المساءلة من قبل الشعب، كما أن شرعنة الفساد السياسي يجعل من القضاء والأجهزة الرقابة خاضعة لسطوة السياسيين الفاسدين، وأن الفساد السياسي في العراق يحدث عبر استخدام الطبقة السياسة لمقدرات البلد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والدينية، وتتضح

---

[1] علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 دراسة جيوستراتيجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص87.

[2] ينظر: همسة قحطان خلف، مصدر سبق ذكره، ص54، وكذلك ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، مصدر سبق ذكره، ص350.

[3] ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد54، 2012، ص121.

صور الفساد من خلال معارضة مبادئ الدمقراطية والحكم الصالح وعدم العمل بمبدأ الشفافية وحماية الفاسدين، وأن حماية الاخيرة أصبح أمراً متكرر فالعديد من كبار الفاسدين في مؤسسات الدولة بعد أن تم كشف فسادهم يتم حمايتهم أو تهريبهم خارج العراق، وتتضح صور الفساد السياسي في العراق من خلال التلاعب والتزوير في الانتخابات وتؤجج الانتماءات الفرعية وشراء اصوات الناخبين كما يحصل في كل دورة انتخابية[1].

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

يعاني العراق من ظاهرة البطالة والفقر، وأن هذه الظواهر انعكست على السلوك الانتخابي في بنية المجتمع ومن ثم عزوفه عن الانتخابات، إذ أعلنت وزارة التخطيط العراقية إن معدل البطالة بين فئة الشباب في العراق يبلغ(22.6%)، في حين أن النساء لهم الحصة الأكبر من البطالة، وتعتبر هذه الأرقام أقل بكثير من احصائيات أعلنها صندوق النقد الدولي في أيار لعام 2018 ، إذ بلغ معدل البطالة لدى شريحة الشباب في العراق تبلغ أكثر من(40%)، وتقدر إجمالي نسبة البطالة في العراق بأكثر من(23%) وفق احصائيات عام 2018 وهي نسبة تشكل ارتفاعا كبيرا عن النسب التي سجلت قبل سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على ثلثي مساحة العراق منتصف عام 2014 والتي بلغت(19%)، وفق أرقام الحكومة العراقية[2].

وأن نسب الفقر في العراق وفق احصائية وزارة التخطيط عام 2018 بلغت (20%) بعد ان سجل (22.5%) عام 2014 بعد الازمة المزدوجة (الامنية والاقتصادية) التي تعرض لها العراق في العام المذكور، وأن هذه النسب تباينت بين المحافظات، بحسب النشاط الاقتصادي والحركة التنموية فيها، فهناك بعض المحافظات انخفضت فيها نسبة الفقر، واخرى ارتفعت وبعضها حافظت على ذات المستوى، كما اطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر في العراق للسنوات 2018–2022 والتي تستهدف خفض نسبة الفقر الى(16%) عند نهاية عمر هذه الاستراتيجية التي تعد الثانية بعد الاستراتيجية الاولى التي

---

[1] مصطفى صادق عواد الكبيسي، الإصلاح السياسي في العراق بعد عام 2005(المعوقات والحلول)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2018، ص109–110.

[2] نقلاً عن عرب ٤٨ / الأناضول، نسبة بطالة الشباب في العراق تبلغ 22%، على الموقع الالكتروني https://www.arab48.com ، 2018/8/23.

اسهمت في خفض نسبة الفقر من(23%) عام 2010 الى(15%) بنهاية عام 2013، ولكن بسبب الازمة المزدوجة عام 2014 عادت النسبة الى الارتفاع مجددا لتصل الى(22.5%)[1].

ويؤثر الفقر على مستويات المشاركة السياسية، فالفقراء عندما يقترن بالأمية لا يشجع المواطنين على المشاركة السياسية سواء من ناحية الانتخابات البرلمانية أو مجالس المحافظات، فالفقراء يشعرون بأن هذه الانتخابات لا تهمهم في شيء، وأن ما يترتب عليها سوى ببقاء المسؤولين أنفسهم في مواقع السلطة او حلول داخلين محلهم يبقى المسؤولين أنفسهم في مواقع السلطة او حلول أخرى محلهم لن يدخل أي تغيير على وضعهم[2]، فيعاني المجتمع العراقي من حرمان في جوانب مختلفة، إذ نجد أن الفقراء يعانون من حرمان في جوانب الصحة والتعليم والخدمات الأساسية، وهذه مؤشرات على العزوف الانتخابي في عام 2018، وما سيكون عليه في الانتخابات عام 2021.

ويعاني العراق أيضا من ظاهرة الفساد المالي والإداري ولاسيما بعد عام 2003، إذ تحولت هذه الظاهرة إلى بنية مؤسسية، تدار من أطراف داخل الدولة العميقة في الهامش في مؤسسات الدولة والقطاع، وخلال الفترة الممتدة بين عامي(2003 –2020)، استمرت معاناة البلاد من تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في غالبية مؤسسات الدولة، وفي هذا الصدد ذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2019 أن مستوى الفساد في العراق واسع جداً؛ إذ حصل العراق بموجب مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية على درجة 18 من 100 وجاء ترتيبه 166 على المستوى العالمي ، مما يعكس مستوى متدنياً من النزاهة بسبب انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة والقطاع العام في العراق، وأن الفساد في العراق تقوده طبقة سياسية لتحقيق الثراء بممارسة الابتزاز والاختلاس والرشوة، والاستحواذ على الصفقات التجارية والنفطية، وتسجيل آلاف الموظفين الفضائيين واستلام رواتبهم من قبل

---

[1] وزارة التخطيط تعلن عن تراجع معدلات الفقر في العراق، وزارة التخطيط، على موقع الالكتروني https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360، 2020/2/16.

[2] حسين قاسم محمد الياسري، مشكلة الفقر في العراق الأسباب والمعالجات، آداب البصرة، جامعة البصرة، البصرة، العدد88، 2019، ص314.

مافيات الفساد والاحتيال المصرفي، كل هذه ظواهر انعكست على السلوك الناخب العراقي، وكان القرار هو عدم المشاركة في الانتخابات[1].

وأن الاسباب الاجتماعية نحو عزوف الناخب العراقي عن انتخابات عام 2018 ترجع وجود أعداد كبيرة من أفراد المجتمع العراقي في مخيمات النزوح، وقدرة الأمم المتحدة أن أعداد النازحين بعد عام 2014 يقدر بنحو (3.1) مليون نسمة، فضلا عن تحطم مدن بالكامل ولم يجد الكثير من أبناء المحافظات المحررة مساكنهم من آثار الحرب، وكذلك هجرة أعداد كبيرة من الشباب بسبب ظروف الحرب والأوضاع المعيشية[2]، وأيضاً عزوف المرأة العراقية بشكل خاص في الانتخابات البرلمانية ويرجع ذلك إلى شعور المرأة بعدم استقرار الاوضاع السياسية ولعدة عقود في المجتمع العراقي، الأمر الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن الثقافة السائدة في مجتمعنا هي ثقافة أبوية ذكورية تحد من دخول المرأة المعترك السياسي في بعض المدن ؟، وذلك لأن العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي لا تتوافر عند الكثير من النساء بسبب أنماط التنشئة الاجتماعية المحافظة، وهذا يحد من مشاركتها في النشاطات السياسية[3].

الخاتمة

يطلق العزوف الانتخابي على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور السياسية نتيجة غياب الوعود الانتخابية من قبل القوى السياسية، وهذه الظاهرة تشهدها جميع النظم السياسية وبالتحديد دول عالم الجنوب بما فيها العراق الذي شهد خمس دورات انتخابية برلمانية وكان اخرها عام 2021، وجاءت تلك الانتخابات بعد حراكاً شعبياً شهدتها أغلب المدن العراقية مطالبين بالإصلاحات السياسية وتوفير الخدمات والقضاء على الفقر والبطالة والفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، ونتيجة لذلك تم إجراء إصلاحات قانونية تخص المنظومة الانتخابية، لا سيما قانون الانتخابات الذي تم تعديله برقم

---

[1] خضير عباس أحمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقات تحليلية، 7 كانون الأول 2020، ص12.

[2] ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، مصدر سبق ذكره، ص345-346.

[3] شروق كاظم سلمان، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، المجلد3، العدد8، 2006، ص137.

9 لسنة 2020، وقسم العراق إلى(83) دائرة انتخابية على عدد مقاعد الكوتا النساء، بعدما كان عبارة عن (18) دائرة الانتخابية حسب عدد المحافظات العراقية، كما أن القانون يميل إلى مصلحة المرشح الفردي، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة وهكذا حسب المقاعد في كل دائرة انتخابية، وغادر قانون الانتخابات نظام التمثيل النسبي وفق طريقة سانت لاغو المعدلة حسب الطريقة العراقية، إلى نظام الصوت الواحد والذي يؤثّر مباشرة في حجم الدوائر الانتخابية وعلاقة الناخب بالمرشح، كما منع القانون التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز، وجرت الانتخابات المبكرة في موعدها المحدد، وشارك فيها الاحزاب التقليدية بمختلف تسمياتها فضلاً عن الاحزاب التشرينية والمستقلون الذي توفرت حظوظهم في الفوز بعد تغيير القانون، وتميزت انتخابات (2018 و2021) بإدخال تكنولوجيا المتطورة في العملية الانتخابية، غير أن العزوف الانتخابي هو الحدث الأهم في انتخابات عام (2018 و2021)، إذ بلغت نسبة المشاركة (41%)، أي نسبة العزوف كانت (59%) مقارنة بالانتخابات 2018 كانت نسبة العزوف(55.48%) ويرجع ذلك إلى عدم ثقة أغلبية المجتمع في العملية السياسية، فضلاً عن شعور لدى اغلب المواطنين بعدم المقدرة على احداث تغيير في منظومة الحكم، كما لم تسفر النتائج عن فوز أي حزب بالحصول على الاغلبية التي تخوله في تشكيل الانتخابات، وهذا يعني البقاء على المحاصصة السياسية والتي كانت احد الاسباب في عزوف الناخب العراقي عن تلك الانتخابات الذي بدأ يدرك بأن صوته لم يغير شيء من المعادلة الانتخابية، لا سيما أن الوجوه نفسها تكرر منذ أول انتخابات برلمانية عام 2005، والجميع يمارسون السلطة في كل دورة انتخابية مع تغيير في كرسي الحكم، ولم يتغير إلا القليل، فلم يجد الناخب العراقي غير عدم المشاركة والعزوف عن تلك الانتخابات، غير ما تميزت انتخابات 2021 بفرض خارطة سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، لا سيما في هبوط مقاعد الأحزاب التقليدية بشقيها (الشيعية والسنية)، بالمقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقلين والتشرينيين، إذ هيمن التيار الصدري بأغلبية المقاعد بعد حصوله على(73) مقعداً، بالمقابل هبوط عدد من المقاعد بالنسبة لتحالف فتح وقوى الدولة بقيادة السيد(عمار الحكيم) و(حيدر العبادي)، وكذلك حصول تحالف تقدم بزعامة (محمد الحلبوسي) على أغلبية المقاعد للمكون السني، وكذلك حال بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني، فضلاً عن صعود قوى جديد تمثلت بالأحزاب التشرينية (امتداد واشراقة كانون) والمستقلون.

ومن خلال الدراسة يمكن عرض بعض الاستنتاجات:

1- ان المشاركة السياسية تعتبر دليل على معرفة طبيعة النظام السياسي فأذا كانت هناك مشاركة سياسية فعالة وغير شكلية فأن نظام الدولة ديمقراطياً اي ان المشاركة السياسية تعد احدى المؤشرات الدالة على ديمقراطية النظام السياسي.

2- ازمة المشاركة السياسية تنشئ نتيجة تداخل عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية.

3- من اهم اسباب تفاقم ازمة المشاركة في العراق وعزوف المواطنين عن القضايا السياسية هو ضعف الوعي لدى الافراد في المشاركة في الانتخابات من جهة وانعدام لثقة في الاشخاص المنتخبين من جهة اخرى.

4- كان لوضع الصفوة الحاكمة العراقيل امام المتطلعين للمشاركة في القضايا العامة الاثر الكبير في تفاقم ازمة المشاركة في العراق.

Conclusion:

Voter apathy، characterized by the lack of participation in elections، is attributed to indifference and a loss of interest in political matters due to the absence of electoral promises by political forces. This phenomenon is observed in all political systems، particularly in countries of the Global South، including Iraq، which has witnessed five parliamentary elections، with the latest one in 2021. These elections followed popular protests in most Iraqi cities، demanding political reforms، the provision of services، the eradication of poverty، unemployment، and widespread corruption in all branches of the state.

As a result، legal reforms were implemented، particularly in the electoral system، through the amendment of Law No. 9 of 2020. Iraq was divided into 83 electoral districts based on the number of women's quota seats، instead of the previous 18 electoral districts based on the number of Iraqi provinces. The law favors

individual candidates، and the winner in each electoral district is determined by the highest number of votes. The second winner follows directly، and so on، according to the seats in each electoral district. The electoral law shifted from a proportional representation system based on the modified Sainte-Laguë method to a single non-transferable vote system، which directly impacts the size of electoral districts and the relationship between the voter and the candidate. The law also prohibits the transfer between political blocs for the winning candidate. The early elections were held as scheduled، and traditional parties، as well as the October Revolution and independent parties، participated، benefiting from the changed law. The 2018 and 2021 elections were distinguished by the introduction of advanced technology in the electoral process. However، voter apathy was the most significant event in these elections، with a participation rate of 41%، meaning a 59% abstention rate compared to 55.48% in the 2018 elections. This can be attributed to the lack of trust by the majority of society in the political process and the feeling among citizens that their vote does not change anything in the electoral equation. The same faces have been present since the first parliamentary elections in 2005، and everyone exercises power in each election cycle، albeit with a change in the ruling seat. The Iraqi voter found no option but to abstain and withdraw from these elections.

The 2021 elections did introduce a new political landscape in Iraq، particularly with a decrease in seats for traditional parties (Shiite and Sunni)، while new political forces emerged، represented by independents and October Revolution parties. The Sadrists dominated the majority of seats after obtaining 73 seats. On the other hand، the Fatah Alliance and the State of Law Coalition led by Ammar

al-Hakim and Haider al-Abadi experienced a decrease in the number of seats. The Al-Takadum Alliance، led by Mohammed al-Halbousi، obtained the majority of seats for the Sunni component، and the same applied to the Kurdistan Democratic Party. Additionally، new forces emerged، such as the October parties (Amadah and Ishraqa Kanoon) and independents.

Based on the study، several conclusions can be drawn:

1. Political participation is an indicator of the nature of the political system. Active and meaningful political participation indicates a democratic system.

2. The crisis of political participation arises from the intersection of various economic، political، and social factors.

3. A lack of awareness among individuals regarding the importance of participating in elections، as well as a lack of trust in elected officials، contribute to the exacerbation of the crisis of political participation in Iraq.

4.The obstacles created by the ruling elite hindered the aspirations of those interested in participating in public affairs، thus exacerbating the crisis of political participation in Iraq.

التوصيات

1- ايجاد اطار قانوني واضح يتضمن اليات لتتبع الحملات الانتخابية و تعزيز الشفافية الانتخابية، ومراقبة دولية ووطنية للحد من التزوير والاعلان عن اعداد الاصوات الباطلة واوراق الاقتراع الفارغة عن كل مركز اقتراع ونشرها على موقعها الالكتروني.

2- بذل الجهود لإصدار بطاقات بيومترية جديدة وتسليمها للمواطنين وفي وقت سابق بمدة من موعد الانتخابات، وبالرغم من ان المفوضية العليا للانتخابات مددت فترة تسليم وتوزيع البطاقات الانتخابية الا ان

حوالي (7،7 مليون) لم يستلم بطاقته الانتخابية ، مما يعني ضياع اصوات المواطنين وانهم لم يتمكنوا من التصويت بعد الغاء بطاقاتهم السابقة.

3- ان استمرار الانتخابات البرلمانية العراقية، بالبرامج والاليات والوسائل المستخدمة والتحالفات التالية للانتخابات والتي تعد بالغة الاهمية في تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة وتقاسم المناصب على اسس من المحاصصة التوافقية بين الاحزاب السياسية ، لا تسفر عن تغيير حقيقي في المشهد الانتخابي وان العزوف الانتخابي حاضراً في المشهد الانتخابي مالم تعالج هذه الاسباب للحد من تفاقمه مستقبلاً.

4- بيان اهمية المشاركة في الانتخابات لما لها من اهمية في احداث تغيير شامل واصلاح للنظام السياسي أي المساهمة في اختيار الاصلح وحث الناخبين على تتبع التاريخ الشخصي للمرشحين وضمان نزاهته وهدم تورطه بقضايا فساد، وحثهم على الاطلاع على البرامج الانتخابية للحزب الذي يمثل المرشح،

5- ابتداع طرق جديدة لكسب المواطنين للمشاركة في الانتخابات واعادة الثقة في النظام السياسي والحياة لسياسية للوصول الى اصلاح حقيقي وواقعي وازاحة الطبقة الفاسدة للوصول الى التغيير المنشود

المصادر

1. ايمن احمد محمد الشمري، ملامح التغيير في البنية السياسية العراقية بعد الانتخابات البرلمانية 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد22، 2020.

2. ايمن احمد محمد، مسارات التحالفات والأهمية الجيو سياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018 وأثرها في تشكيل الحكومة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد16، العدد65، 2019.

3. باسل حسين، الانتخابات العراقية العامة: تنافس محتدم في سياق جديد، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقة تحليلية، 30سبتمبر/ أيلول2021.

4. باسم حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير، 28حزيران 2018.

5. حسين قاسم محمد الياسري، مشكلة الفقر في العراق الأسباب والمعالجات، آداب البصرة، جامعة البصرة، البصرة، العدد88، 2019.

6. خضير عباس أحمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقات تحليلية، 7 كانون الأول 2020.

7. رحيم حسن العكيلي، الأطر القانونية لانتخابات العراق المبكرة في عام 2021 والتحديات التي تواجهها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

8. زهراء فاهم حسن الجعيفري، إشكاليات طريقة سانت لاغو الانتخابية: دراسة في الحالة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، 2019.

9. ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد54، 2012.

10. شروق كاظم سلمان، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، المجلد3، العدد8، 2006.

11. شيماء الكيالي، معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.

12. عامر بني عامر وآخرون، التقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية 2018 انتخابات الخارج–الأردن، مركز الحياة– راصد وفريدريش، الأردن، 2018.

13. عبدالجبار السعيدي، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

14. عبدون ديهية وهندل صونية، الاغتراب السياسي دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012–2017، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، الجزائر، 2018.

15. علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 دراسة جيوستراتيجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، بغداد، 2016.

16. علي سعدي عبدالزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام2021: دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021.

17. علي مراد العبادي، ابعاد ومخاطر الاغتراب السياسي في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712، 2019/6/25.

18. فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

19. فلاح مصطفى صديق وكاروان اورحمان اسماعيل، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدا شرعية السلطة السياسية(العراق نموذجا)(دراسة تحليلية–مقارنة)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد1، العدد4، 2017.

20. فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

21. لقاء مكي، الانتخابات العراقية: واقع سياسي جديد متغير ومتوتر، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/article/5159 2021/10/14.

22. للمزيد ينظر إلى مسلم عباس، مدرسة الانتخابات المبكرة، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الالكتروني https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/28783، 14/10/ 2021.

23. ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد132، 2020.

24. محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018 (العراق أنموذجا)، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، نينوى، المجلد14، العدد45، 2020.

25. مصطفى صادق عواد الكبيسي، الإصلاح السياسي في العراق بعد عام 2005(المعوقات والحلول)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2018.

26. نقلاً عن عرب ٤٨ / الأناضول، نسبة بطالة الشباب في العراق تبلغ 22%، على الموقع الالكتروني https://www.arab48.com ، 2018/8/23.

27. هجولي خديجة وآخرون، ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الانتخابات شباب مدينة المسيلة نموذجا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020.

28. وزارة التخطيط تعلن عن تراجع معدلات الفقر في العراق، وزارة التخطيط، على موقع الالكتروني https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360، 2020/2/16

Sources

1. Ayman Ahmed Muhammad Al-Shammari، Features of Change in the Iraqi Political Structure After the 2018 Parliamentary Elections، Tikrit Journal of Political Science، Tikrit University، Salahuddin، Issue 22، 2020.

2. Ayman Ahmed Muhammad، Paths of alliances and the geopolitical importance of the map of the parliamentary elections in Iraq for the year 2018 and its impact on the formation of the government، Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies، Al-Mustansiriya University، Baghdad، Volume 16، Number 65، 2019.

3. Basil Hussein، The Iraqi General Elections: Intense Competition in a New Context، Al Jazeera Center for Studies، Doha، analytical paper، September 30، 2021.

4. Bassem Hussein، Results of the Iraqi Parliamentary Elections and Transformations and Problems of Political Practice، Al Jazeera Center for Studies، Doha، Report، June 28، 2018.

5. Hussein Qassem Muhammad Al-Yasiri، The Problem of Poverty in Iraq، Causes and Solutions، Basra Etiquette، Basra University، Basra، Issue 88، 2019.

6. Khudair Abbas Ahmed Al-Nadawi، Poverty in Iraq and the transformation from an economic phenomenon to a social and political predicament، Al Jazeera Center for Studies، Doha، analytical papers، December 7، 2020.

7. Rahim Hassan Al-Akeli، Legal Frameworks for Iraq's Early Elections in 2021 and the Challenges They Face، Arab Center for Research and Policy Studies، Doha، Case Assessment، October 6، 2021.

8. Zahraa Fahim Hassan Al-Jaifari، The Problems of the Saint-Lago Electoral Method: A Study in the Iraqi Case، an unpublished master's thesis، College of Political Science، University of Kufa، Iraq، 2019.

9. Sattar Jabbar Ali، Iraqi elections and their impact on stability and development، Journal of International Studies، Center for Strategic and International Studies، Baghdad، Issue 54، 2012.

10. Shrouq Kazem Salman، Iraqi women's reluctance to participate in politics، Journal of Educational and Psychological Research، University of Baghdad، Baghdad، Volume 3، Number 8، 2006.

11. Shaima Al-Kayyali، Addressing Absence from Participating in the Iraqi Elections، Al-Bayan Center for Studies and Planning، Baghdad، 2018.

12. Amer Bani Amer and others، the final report monitoring the Iraqi parliamentary elections 2018، the elections abroad - Jordan، Al-Hayat Center - Rased and Friedrich، Jordan، 2018.

13. Abdul-Jabbar Al-Saeedi، Map of the Political Forces Participating in the Iraqi Legislative Elections 2021، Arab Center for Research and Policy Studies، Doha، Case Assessment، October 8، 2021.

14. Abdoun Dehieh and Hendel Sounia، Political Alienation، A Case Study of Electoral Absenteeism in Algeria 2012-2017، unpublished master's thesis، Faculty of Law and Political Science، University of Mouloud Mamari-Tizi Ouzou، Algeria، 2018.

15. Ali Hussein Ahmed، Challenges of building the Iraqi state after 2003، a geostrategic study، unpublished doctoral thesis، College of Political Science، Al-Nahrain University، Baghdad، 2016.

16. Ali Saadi Abdel-Zahra، the legislative elections in Iraq for the year 2021: an analytical study، Al-Bayan Center for Studies and Planning، Baghdad، 2021.

17. Ali Murad Al-Abadi، Dimensions and Risks of Political Alienation in Iraq، Al-Nabaa Informatics Network، on the website https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712، 6/25/2019.

18. Fathi Zigmi، Electoral Absence and Democratic Legitimacy in Algeria، an unpublished master's thesis، Faculty of Law and Political Science، Kasdi Merbah Ouargla University، Algeria، 2013.

19. Falah Mustafa Seddik and Karwan Orhman Ismail، The Role of the Parliamentary Electoral System in Achieving the Principle of Legitimacy of Political Power (Iraq as a Model) (Analytical-Comparative Study)، Scientific Journal of Cihan University، Sulaymaniyah، Volume 1، Number 4، 2017.

20. Philip Brough، Political Sociology، translated by: Muhammad Arab Sasila، University Institute for Studies، Publishing and Distribution، Beirut، 1998.

21. Makki's meeting، The Iraqi Elections: A New، Changing and Tense Political Reality، Al Jazeera Center for Studies، on the website https://studies.aljazeera.net/ar/article/5159 10/14/2021.

22. For more، see Musallam Abbas، School of Early Elections، Al-Nabaa Informatics Network، on the website https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/28783، 10/14/ 2021.

23. Magda Shaker Mahdi and Khaldoun Jabbar Abboud، Elections in Iraq (parliamentary elections 2014 and 2018 as a model): a field study in the city of Baghdad، Journal of Arts، University of Baghdad، Baghdad، Issue 132، 2020.

24. Muhammad Salih Shataib، The phenomenon of abstention from elections in the Arab countries in 2018 (Iraq as a model)، Regional Studies Journal، University of Mosul، Nineveh، Volume 14، Number 45، 2020.

25. Mustafa Sadiq Awad Al-Kubaisi، Political Reform in Iraq after 2005 (obstacles and solutions)، unpublished master's thesis، College of Political Science، Al-Nahrain University، Baghdad، 2018.

26. According to Arabs 48 / Anatolia، the youth unemployment rate in Iraq is 22%، on the website https://www.arab48.com، 8/23/2018.

27. Hjouli Khadija et al.، The phenomenon of Algerian youth's reluctance to participate in elections، the youth of the city of M'sila as a model، Faculty of Humanities and Social Sciences، University of Mohamed Boudiaf in M'sila، Algeria، 2020.

28.The Ministry of Planning announces a decline in poverty rates in Iraq، Ministry of Planning، on the website، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360، 2/16/2020.